رغم التفاؤل الحذر بنقل السلطة :

الحكومة العراقية أمام خيارات صعبة في ظل غياب الأمن

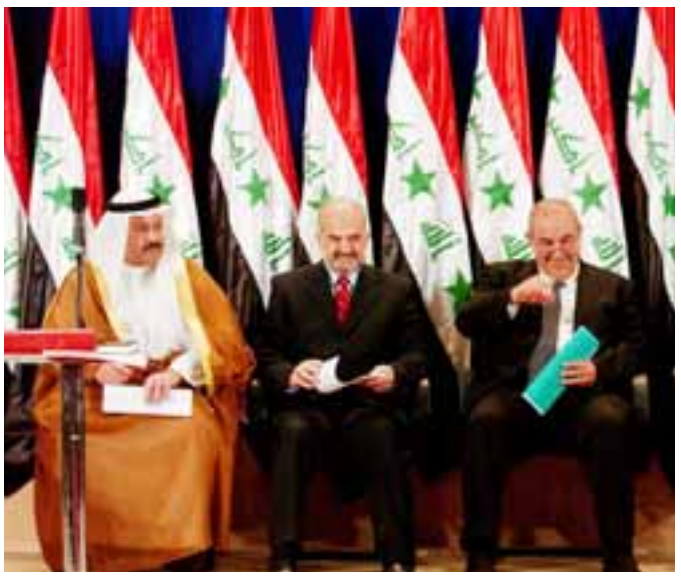

■ بغداد/متابعات/«الثورة»/وكالات الأنباء

لا يزال الأمن يشكل عقبة أمام العودة السريعة للأمم المتحدة في العراق، وكان الكثيرون يأملون في أن تساعد عملية نقل السلطة، التي حظيت بموافقة الأمم المتحدة، في خفض مستوى الأحداث في العراق، لكنها تصاعدت مع اقتراب نقل السلطة، وأرغم التحالف بقيادة الولايات المتحدة على تقديم موعد تسليم السلطة الذي كان مقرراً إجراءه اليوم.

ويرى المراقبون أن أعمال العنف ستتفاقم إذا فشلت الحكومة المؤقتة في استمالة عقول وقلوب العراقيين وإقناعهم بأن الاحتلال سيزول، لكن، وبعد أن آلت مقاليد الأمور إلى العراقيين، هناك قائمة طويلة من العقبات يتعين التغلب عليها قبل القول بأن هناك ما يشبه الدولة العراقية كاملة السيادة .. وحتى تتحقق فرص النجاح لتلك التجربة، فإن هذه الدولة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح المجموعات العرقية والدينية والسياسية المختلفة على أمل ألاّ ترى أي جماعة نفسها مضطرة لأن تخوض كفاحاً مسلحاً لتأمين مصالحها .. فمن ناحية فإن المراقبين على كافة الأصعدة يتفقون على أن الوضع الأمني جعل العراق مسرحاً لتصفية الحسابات من قبل مجموعات، ولا يستطيعون تغيير قناعاتهم قط، ولا يمكن أن يجرى إيقافه سوى من خلال التقارير الاستخباراتية الدقيقة وباللجوء إلى القوة.

وعلى الرغم من ذلك، إلاّ أنه يتعين بذل كل محاولة لاستمالة العراقيين المستائين من الأوضاع الحالية، والذين قاموا في الأشهر الأخيرة، من قواعدهم في كل من الفلوجة والنجف وبغداد، بمهاجمة قوات التحالف وكل من يعتقدون أنهم يؤيدونها بكل ما أوتوا من قوة.

وهذا هو هدف المجموعة الدولية لمكافحة الأزمات التي دعت إليها الأمم المتحدة لضمان أن العمليات - حتى التي أعربت عن معارضتها للغزو - يتعين أن تجرى دعوتها للمؤتمر الوطني المقرر في يوليو القادم.

وتقول المجموعة التي يترأسها الرئيس الفنلندي السابق مارتي أهتيساري، ووزير الخارجية الاسترالي السابق جاريث إفانز، بوصفه الرئيس التنفيذي لها، في تقرير أخير : إن الزعماء السنيين الدينيين والقبليين، بالإضافة إلى أعوان مقتدى الصدر الذين يشعرون بالعزلة، سيكون هناك حاجة لإشراكهم بغض النظر عن معارضتهم للاحتلال.

وتنظر الأمم المتحدة إلى المؤتمر على أنه استكمال للحكومة الانتقالية التي شكلت تحت إشراف المنظمة الدولية.

ويخشى المحللون من أنه إذا جرى إقصاء تلك الجماعات من العمليات السياسية، لا يمكن أن يكون هناك أي احتمال لتحقيق الأمن على المدى الطويل في العراق، وهذا بدوره سيعرض الانتخابات المقررة في يناير العام القادم للمخاطر.

وفي الواقع تلقى الصدر دعوة لحضور المؤتمر، غير أنه لم يتضح ما إذا كان سيشارك فيه أم لا.

ويبدو أن الخطط التي طرحت في الدستور المؤقت وأيده قرار الأمم المتحدة رقم (١٥٤٦) لإقامة إدارة جديدة منتخبة ديمقراطياً في العراق، جديدة على الورق حتى إذا كان الجدول الزمني لتنفيذها يبدو طموحاً للكثيرين.

وتأتي تلك الخطط استعداداً للانتخابات التي ستجرى مطلع العام القادم، والتي سيجرى خلالها اختيار جمعية استشارية تعمل على طرح التفاصيل بشأن دستور دائم للبلاد، وستتمثل الخطوة الأخيرة في إجراء انتخابات جديدة في نهاية عام ٢٠٠٥م لاختيار حكومة جديدة، غير أن ذلك كله سيبقى أفكاراً جيدة على الورق إذا لم تتمكن الحكومة الانتقالية والقوات الأجنبية من وقف اغتيال السياسيين الكبار والهجمات على المباني العامة والهجمات على قوات الأمن العراقية الجديدة.

ويمكن أن يبقى الكثير من العراقيين ببساطة بعيداً عن مراكز الاقتراع خشية تفجيرها في الوقت الذي يصطفون فيه للإدلاء بأصواتهم.

وستجري تهدئة تلك المخاوف باستقدام عدد كاف من المراقبين الدوليين لمراقبة الانتخابات، وتواجدهم ضروري للتغلب على مشاعر عدم الثقة في العملية الانتخابية التي تنتاب الكثير من العراقيين بعد الأيام السابقة.

وقال وميض عمر نادمي، الخبير السياسي المقيم في بغداد - مجسداً مشاعر الكثير من العراقيين - : لا أعتقد أن الولايات المتحدة وتلك الحكومة سيسمحان بانتخابات حرة.

وينظر نادمي إلى نقل السلطة، الذي جرى قبل موعده المقرر بيومين، على أنه مجرد واجهة ستستمر الولايات المتحدة خلفها في القيام بلعبتها.

وأشار دبلوماسيون أوروبيون إلى أن السلطة ستنتقل فحسب في بعض المهام السياسية، وليس لدى الحكومة الانتقالية حق الاعتراض على العمليات العسكرية للقوات الأجنبية التي تقودها الولايات المتحدة في البلاد، ولا يمكن أن تأمر القوات - أيضاً - بالاضطلاع بعمليات عسكرية.

ويبدو أن ذلك يتضمن أن أي حكومة عراقية لن تكون قادرة - على سبيل المثال - على وقف الغارات الجوية على الفلوجة في يوليو القادم بعد أن تتولى مقاليد السلطة، ولكن سيتعين عليها التكيف مع تداعيات الوضع السياسي، ولا شيء في شوارع بغداد يشير إلى أهمية هذا اليوم .. فلا أعلام ولا احتفالات ولا إعلانات عفوية صاحبت نقل السيادة من الائتلاف، الذي يحتل العراق بقيادة الولايات المتحدة، إلى حكومة عراقية انتقالية أمس الأول.

ففي محاولة لتجنب احتمال شن المقاومة العراقية أي هجمات، جرت عملية تسليم السلطة قبل يومين من الموعد الرسمي المحدد، وهي خطوة لم يعارضها العراقيون - فيما يبدو - بعد أن سئموا الهجمات والعنف وأصبحوا مستعدين لقبول أي شيء من شأنه يساعدهم على تجنبهما.

ويرى العراقيون أن التاريخ كفيل بأن يوضح ما إذا كان هذا يوماً تاريخياً أم لا .. وقال بعضهم : إن الحكومة الجديدة إذا لم تحقق آمال الشعب في استقرار الأمن وعودة الحياة الطبيعية، فلن يكون حدثاً تاريخياً .. لكنه أعرب عن تفاؤل حذر .. وقال : لا يتعين عليك إلاّ أن تكون متفائلاً .. بيد أن البعض شككوا واتفقوا على أنه ليس يوماً تاريخياً، وأوضحوا بما لا يدع مجالاً للشك أنهم لا يعتقدون أن بلادهم حالياً أصبحت تتمتع بسيادة حقيقية .. وقال بعضهم : سنصبح مستقلين عندما يرحل آخر جندي من العراق.

وينتظر أن يبقى أكثر من (١٥٠) ألف جندي معظمهم من الولايات المتحدة في العراق لتوفير الأمن بتفويض من الأمم المتحدة .. ويتوقع أن تظل هذه القوات في العراق حتى نهاية عام ٢٠٠٥م على الأقل، حيث وهو الموعد المقرر لانتخاب حكومة دستورية دائمة.

ويتوقع كثيرون من العراقيين تطورات سياسية واضحة في أعقاب عملية نقل السلطة إلى حكومة رئيس الوزراء إياد علاوي التي جاءت عن طريق التعيين وليس عن طريق الانتخاب .. ويحدوهم الأمل في أن تقود هذه الحكومة المسيرة إلى انتخابات ودستور جديد، وأن هذه الحكومة لا تعني شيئاً لهم، لكنهم يعولون على الحكومة العراقية القادمة التي ستكون منتخبة.

وبحلول نهاية عام ٢٠٠٥م من المقرر أن يصوت العراقيون لاختيار حكومة انتقالية تتولى إعداد دستور جديد لتنتخب على أساسه حكومة دائمة بحلول نهاية عام ٢٠٠٥م.

وما زال الطريق طويلاً قبل تنصيب أول حكومة دستورية في العراق .. كما أن هناك حداً أدنى معيناً من الأمن مطلوباً - أيضاً - ليتسنى إجراء أول انتخابات حرة في البلاد التي مزقتها الحرب.

وتأمل حكومة علاوي في توفير هذا الأمن، كما أن معظم العراقيين مستعدين للتسامح مع الحكومة في قدر كبير من قراراتها.

من جهة أخرى أقر وزير الخارجية البريطاني جاك سترو أمس أن الاحتلال ارتكب بعض الأخطاء في العراق خلال الفترة التي أدت إلى التقدم الكبير المتمثل بنقل السلطة، الذي حصل أمس الأول.

وقال سترو في مقابلة مع إذاعة (بي . بي . سي) : كان بالإمكان اتخاذ بعض القرارات بطريقة مختلفة.

وأضاف : بالطبع ارتكبت بعض الأخطاء خلال المرحلة الانتقالية، وربما عملية اجتثاث البعث ذهبت بعيداً جداً.

وأوضح من جهة أخرى : يجب أن تتأكد قوات الاحتلال والعراقيون خصوصاً أن الأشخاص الذين يظهرون بلباس الشرطة أو عناصر القوات المسلحة ليسوا صداميين في لباس جديد.

واعتبر سترو أن العنف سيتواصل خلال بعض الوقت في البلاد، موضحاً : إن الأمر سيستغرق وقتاً قبل أن يصبح العراق مستقراً لا يسعني أن أعطي موعداً محدداً.

وأضاف الوزير البريطاني : لكن أظن أن انتخابات يناير من العام القادم ستشكل مرحلة مهمة جداً، وأظن أننا سنرى وضعاً مختلفاً جداً في العراق في النصف الثاني من العام ٢٠٠٥م.

وقال : أظن، والعراقيون يظنون كذلك، أنهم سيتوصلون إلى تجاوز المرحلة الحالية وإقامة عراق ديمقراطي.

شعبية بوش في أدنى مستوى :

المحكمة العليا الأمريكية تطالب بإزالة الغموض القانوني عن معتقلي جوانتانامو

■ واشنطن/أ ف ب

منعت المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية من الإبقاء على الغموض القانوني في احتجاز حوالي (٦٠٠) أجنبي معتقلين في قاعدة جوانتانامو الأمريكية في كوبا في إطار الحرب الأمريكية على الإرهاب.

وقد أمضى معظم هؤلاء المعتقلين، الذين أوقفوا في أفغانستان في خريف ٢٠٠١م، أكثر من سنتين في القاعدة، واختير ستة منهم فقط للمثول أمام لجنة عسكرية خاصة ووجهت اتهامات لثلاثة منهم فقط.

وبشكل اعتراف المحكمة العليا بحق المحاكم الأمريكية في النظر في شرعية اعتقال الأشخاص الذين ترجح وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) أنهم إرهابيون، منعطفاً حاسماً لهؤلاء المعتقلين.

وقال ستيفن شابيرو، المدير القانوني للمنظمة الأمريكية لحماية الحريات الفردية : إن هذا الحكم يتناقض مع تأكيد الرئيس جورج بوش الذي لا سابق له بأنه يستطيع أن يفعل ما يشاء ومتى شاء وضد من شاء بحجة خوض حرب ضد الإرهاب بدون مراقبة من الكونجرس أو من الجهاز القضائي.

وعبر القاضي جون غيبونز، الذي دافع عن المعتقلين خلال مرافعات في أبريل الماضي أمام المحكمة العليا، عن ارتياحه - أيضاً - لهذا القرار الذي يؤكد بوضوح أن السلطة التنفيذية لا تستطيع الإبقاء على أي شخص دون وقف قانوني محدد في أي مكان.

وقال محامو مركز الحقوق الدستورية، الذين تقدموا بالشكوى التي أدت إلى قرار المحكمة العليا أمس الأول، إن أول خطوة سيقومون بها هي طلب لقاء موكليهم.

وأوضح هؤلاء المحامون، الذين يمثلون حوالي (١٠) معتقلين ويجرون اتصالات مع عائلات (٥٠) آخرين، أن الحكومة ستكون ملزمة في الإجراءات القادمة بتبرير اعتقالهم.

وقال أحد هؤلاء المحامين - جون مارغوليس - : أصبح على الولايات المتحدة أن تبرر، على أساس فردي وعبر إجراءات عادلة، أن من حقها اعتقال هؤلاء الأشخاص، وسيكون عليها تقديم أدلة.

وتابع : إذا بدأت وزارة الدفاع الأمريكية بالإفراج عنهم أو تسليمهم، فإن هذا سيدل على أن ليس هناك الكثير من ملفاتهم.

وكانت الوزارة قد برّرت باستمرار اعتقالهم في جوانتانامو، موضحةً أن هدفها خصوصاً منع عودة عناصر من الإرهاب الدولي إلى ميدان القتال.

وقال شابيرو : إن معظم المعتقلين يجب أن يتمكنوا من الاعتراض أمام محكمة، وبعضهم يستطيعون التقدم بشكاوى جماعية.

وأعلنت وزارة العدل، إثر قرار المحكمة العليا، أنها ستدخل تعديلات على الإجراءات المتعلقة بهؤلاء المقاتلين.

وقالت : إننا نبحث في قرارات المحكمة لتحديد عملنا حيال تعديل الإجراءات السارية المفعولة لتصبح مطابقة لهذه القرارات.

واعترفت الوزارة بأن المحكمة العليا قررت أن المعتقلين من قبل الولايات المتحدة مثل المقاتلين الأعداء يمتلكون بعض الحقوق الإجرائية للاحتجاج على اعتقالهم.

واعربت الوزارة بالمقابل عن ارتياحها لهذه القرارات التي تؤكد سلطة الرئيس كقائد أعلى للقوات المسلحة وحقه في اتخاذ قرارات لاعتقال مقاتلين أعداء فيهم مواطنين أمريكيين.

وقال جوناثان تورلي، أستاذ الحقوق، رداً على سؤال لوكالة الصحافة الفرنسية : إن هذه الإدارة اثارت غضب حلفائها ومنظمات الدفاع عن الحريات المدنية، وعملت علناً ضد قضاة فيدراليين في هذه القضية.

وأضاف : إن المحكمة العليا أكدت بذلك أن الرئيس بوش مخطئ في كل هذه الخطوات.

وتابع : لن يهزمنا فقط .. إنها هزيمة مربكة نظراً للانتقادات التي صدرت عن العالم بأسره، كما لو أن المحكمة تقول إن هذه الانتقادات كانت صحيحة منذ البداية.

من جهة أخرى أكد استطلاع جديد للرأي، نشر أمس، تراجع شعبية الرئيس الأمريكي الجمهوري المنتهية ولايته جورج بوش، وتراجع نسبة مؤيدي الحرب على العراق أيضاً.

وبحسب هذا الاستطلاع الذي نشرته صحيفة (نيويورك تايمز) وتلفزيون (سي . بي . إس)، فإن شعبية بوش وصلت إلى أدنى مستوياتها منذ وصوله إلى السلطة في يناير ٢٠٠١م، أي (٤٢٪)، واعتبر (٦٠٪) من الأمريكيين أن الحرب على العراق لا تستحق ما كلفت من خسائر بشرية ومالية.

وعارض أكثر من نصف الأمريكيين - (٥١٪) - سياسة بوش الذي يسعى لولاية ثانية في انتخابات الثاني من نوفمبر القادم، كما اعتبر (٥٧٪) أن الولايات المتحدة تسلك الطريق الخطأ.

وعلى الرغم من ذلك، إلاّ أن تراجع شعبية بوش هذا لا يصب في مصلحة منافسه الديمقراطي جون كيري .. ومن المتوقع أن يحصل حاكم ماساتشوستس على (٤٥٪) من الأصوات مقابل (٤٤٪) في حال المنافسة الثانية، وفي حال حصلت المنافسة الثلاثية مع المرشح المستقل رالف نادر فقد يحصل بوش على (٤٣٪) من الأصوات مقابل (٤٢٪) لكيري و(٥٪) لنادر.

ويبدو أن موضوع العراق هو السبب الرئيسي في تراجع شعبية بوش، لأن (٦٠٪) من الأمريكيين لا يوافقون على سياسته في هذا البلد، وعندما تكلم عن العراق.

واعتبر (١٥٪) فقط أن إدارة بوش قالت الحقيقة في ما يتعلق بعمليات التعذيب التي حصلت في سجن «أبو غريب» قرب بغداد، ورأى (٥٤٪) من الأمريكيين أنه يجب البقاء في العراق الوقت اللازم، فيما تمنى (٤٠٪) انسحاباً بأسرع وقت.

وتشكل البطالة مشكلة أخرى أمام بوش، إذ أن (٤٥٪) ممن شملهم الاستطلاع يُحملون إدارة بوش مسؤولية تراجع العمالة، فيما يعتقد (٢٤٪) أن العمالة تحسنت.

في برنامج سياسي تقدمت به (كتائب الاقصى) إلى الرئيس عرفات:

الانتخابات الفلسطينية الشاملة مطلب ملح تفرضه التحديات الراهنة

تقرير أعده /عبدالملك السلال

□ .. تقدمت (كتائب شهداء الاقصى) الجناح العسكري لحركة فتح ببرنامج عمل سياسي ذو ثلاثة مستويات إلى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات وحكومة أحمد قريع وعدد من الوزراء وقياديي حركة فتح اشتمل على تقييم واضح لعشر سنوات من العمل الفلسطيني منذ عام ٩٣م تاريخ اتفاق اوسلو ركز فيه على مواقع الاخفاق على المستوى الوطني وتطرق بالرصد والتحليل إلى اداء السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية.

وكشف البرنامج الذي وصف بانه (سري) عن الاوضاع التي آلت إليها حركة فتح وذراعها العسكري (كتائب الاقصى) تضمن مطالبات باصلاحات جذرية داخل فتح واجتثاث بؤر الفساد في نطاق اصلاح شامل يستهدف كل الاجهزة الفلسطينية بشكل عام واظهر عدة مطالب على ثلاثة مستويات سياسية ووطنية وتنظيمية أبرزها اجراء انتخابات تنظيمية من خلال عقد المؤتمر العام للحركة وبما يؤدي إلى اعتماد الكتائب (ذراعا عسكريا) رسمية .. إضافة إلى تحديد الأطر العامة بعد الانسحاب الاسرائيلي من غزة.

ويرى المراقبون بأن برنامج (الكتائب) يكتسي أهمية كبيرة في ضوء احتجاج اعضاء الكتائب على تهميشهم ، والحملة العسكرية التي تشنها اسرائيل للقضاء عليهم وفيما يلي أبرز النقاط الواردة في برنامج كتائب شهداء الاقصى:

المستوى السياسي

● يفترض البرنامج في ضوء إذا ما تم الانسحاب الاسرائيلي من غزة من دون تنسيق مع الطرف الفلسطيني ، إعادة ترتيب أوراق الكتائب على مستوى العملية السياسية بكاملها سعيا لصيانة موقف فلسطيني في أروقة المؤسسات الفلسطينية الشرعية بعد إعادة الاعتبار إلى هياكلها المتعددة ، وترميم بنائها الداخلي ، وتجديد تشكيل أطرها القيادية ضمن تطبيق الخيار الديمقراطي الفلسطيني على كافة المستويات.

وأكدت الكتائب على عدة ثوابت في حالة التوصل إلى تنسيق للانسحاب الاسرائيلي المنتظر وفق حوار مشترك يستوجب موافقة فلسطينية والتزامات متبادلة كاستحقاقات لهذا الانسحاب أهمها:

● أن يكون الانسحاب باكورة لانسحابات اسرائيلية لاحقة وجزءا من التزامه بعملية السلام على أساس وحدة الأراضي الفلسطينية في الضفة وغزة وترابط أوصالها ، مع عدم التدخل في الشؤون الفلسطينية الداخلية ، وتجنب التطاول على فصائل الشعب الفلسطيني وقواه المناضلة وفي مقدمتها كتائب الاقصى.

● التشديد على ضرورة ألا يمس أي اتفاق ناتج لهذا الانسحاب والتزاماته المتبادلة بقضايا الحل الدائم وعودة اللاجئين والثوابت الفلسطينية الواضحة بشأنه والاستقلال الحقيقي ، وإنشاء الدولة الفلسطينية على حدود ١٩٦٧م وعاصمتها القدس الشريف مع خلوها من كل شوائب الاستيطان.

● تحرير الأسرى المعتقلين من السجون الاسرائيلية على اختلاف انتماءاتهم السياسية ، ووقف مطاردة واعتقال المناضلين الفلسطينيين بزعم حجج واهية وإعادة المبعدين خلال الانتفاضة واستعادة جثامين الشهداء.

● وقف إختزال الثوابت الفلسطينية والتلاعب بها وكأنها مجرد مطالب حياتية وادارية للحياة اليومية ، والدخول فورا في مفاوضات جدية تؤدي في الأساس إلى تطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

المستوى الوطني

● يقول البرنامج: (يبدو في حالة التيه والفوضى للواقع المؤلم التي يعيشها شعبنا في أدق تفاصيل حياته اننا في حاجة إلى عملية اصلاح شاملة ، وبذل الكثير من الجهود لإعادة الهيبة إلى المؤسسات الفلسطينية الرسمية ، وتفعيل دورها في خلق مجتمع متماسك فاعل يسوده القانون الوطني ، مما يتطلب وقفة حازمة أمام حالة الضياع واللجوء إلى تطبيق الارادة الوطنية في التغيير من خلال:

- الإنهاء الفوري لحالة الانحراف والفساد في الاجهزة الرسمية ، واستبعاد كل من ثبت انحرافه من المسؤولين أمنيا واخلاقيا ، والمتورطين في نهب الممتلكات والأحوال العامة، مع استبعاد العاجزين عن اداء الدور الوظيفي بكفاءة وقدرة على البناء والبطالة المقنعة.

- العمل فورا على تشكيل لجنة قضائية نزيهة ومستقلة من الكفاءات الوطنية المشهود لها كامل الصلاحيات للبحث في كل الملفات السابقة.

- إجراء حوار جاد ومسؤول مع كل القوى الوطنية والاسلامية وبما يعيد الاعتبار إلى منظمة التحرير الفلسطينية ، إنجاز عملية البناء من خلال الفصل الكامل بين مؤسسات منظمة التحرير وقياداتها العليا ، وبين مؤسسة السلطة وقياداتها التنفيذية ، ومع الفارق الواضح بين شخصية منظمة التحرير ومسؤوليتها ودورها .. والتي تمثل ابناء شعبنا في الداخل والخارج وبين السلطة الفلسطينية التي تعبر عن الخيار السياسي والتفاوضي الفلسطيني ، وتخضع لشروط الاتفاقات السياسية البائدة مع العدو الاسرائيلي والتزاماتها واستحقاقاتها مع ما يعنيه ذلك من عدم جواز أن يكون رئيس اللجنة التنفيذية هو ذاته رئيس السلطة الفلسطينية ، وعدم جواز أن يكون اعضاء اللجنة التنفيذية في الحكومة الفلسطينية).

هذا وتدعو كتائب الأقصى إلى اجراء انتخابات بلدية وتشريعية شاملة على مستوى الوطن كمقدمة لإعادة تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية في حدود ارادة الناخب والشعب الفلسطيني إضافة إلى المطالبة بإعلان نقاش الدستور في المؤسسة التشريعية وتطوير خطابه القانوني والسياسي والسيادي، والتأكيد على الفصل بين السلطات الثلاث ، وضمان الحريات السياسية والمدنية والشخصية.

أطر تنظيمية

● وترتبط كتائب الاقصى في ختام برنامجها السياسي تحقيق الجاهزية الفتحاوية للتعامل مع استحقاقات المرحلة المقبلة بالاحتياج إلى عقد المؤتمر الحركي العام ، وتجسيد الخيار الديمقراطي الفتحاوي في انتخاب قيادته التنظيمية للمؤسسات الحركية بما فيها المجلس الثوري واللجنة المركزية.

وتركز في الوقت ذاته على المطالبة باجراء انتخابات تنظيمية شاملة على مستوى قواعد (فتح) كافة مع إلغاء نظام التعيين والتكليف الفوقي في تشكيل أيا من قوائمها أي (حركة فتح)، بحيث يتم اعتماد منهج انتخاب المؤسسات والأطر الحركية لمن تراه مناسبا لتمثيل الحركة في قوائم فتح المرشحة لخوض انتخابات تشريعية أو نقابية أو بلدية.

- إعادة ترتيب القاعدة الفتحاوية والاعتبار إلى دستورها ولوائحها مع اعتماد كتائب الأقصى جناحا عسكريا لها بصورة رسمية مع العمل على تمتين بنائها وتقوية أركانها وتأمين كافة الامكانات اللازمة لبقائها حصنا قويا للحركة ومؤشرا على تعددية خياراتها النضالية، وحتى تتمكن من مواجهة العدو الاسرائيلي باقتدار إلى أن تتحقق الأهداف المأمولة بزوال الاحتلال وقيام الدولة المستقلة وعاصمتها القدس